العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، ووضع هذه الاراضي تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة، تمهيداً لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته عليها، وعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وضمان أمن وسلام جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية؛ وهذا هو موقفنا الواضح رداً على ما ورد في رسالة الرئيس بوش.

وجرى اتخاذ هذه القرارات في المجلس في جوّ من الحماس والوحدة والديمقراطية، ممّا أضاف المزيد من التقدير والاحترام للشعب الفلسطيني ومؤسساته لدى الرأي العام العالمي.

ولقد أعطت هذه القرارات الوطنية، والواقعية، حافزاً قوياً لنضال الجماهير الفلسطينية ضد الاحتلال؛ كما فتحت آفاقاً جديدة لعملية السلام على الساحة الدولية.

وبالاستناد الى هذه القرارات، وقرارات القمم العربية، خاصة مشروع السلام العربي في فاس، وقرارات قمّة الانتفاضة بالجزائر، وانسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية، واستجابة لارادة المجتمع الدولي، جاءت مبادرة السلام الفلسطينية التي اعلنّاها من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة، التي عقدت في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وقد اسقطت هذه المبادرة كل الذرائع الصهيونية والاميركية، وبيّنت من الذي يريد السلام العادل ومن الذي يسعى الى المزيد من الدمار والحروب واخضاع الشعوب وسلب حرياتها وأوطانها.

وكان من نتيجة ذلك، ونتيجة لدعم دول وشعوب امّتنا العربية لمبادرة السلام الفلسطينية، واعترافها وترحيبها بالدولة الفلسطينية، ان حظي الموقف الفلسطيني والحقوق الفلسطينية بتأييد عالمي واسع تمثّل في اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم بالدولة الفلسطينية، وجرى قبول فلسطين عضواً مراقباً في الامم المتحدة، وتزايد التأييد الذي تلقاه من الاتحاد السوفياتي الصديق، والدول الاشتراكية الاخرى، والصين الشعبية، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، والدول الاسلامية، وجرت تحوّلات هامّة في موقف الدول الاوروبية الغربية، بما في ذلك اللجنة الثلاثية للسوق الاوروبية المشتركة، والدول الاوروبية المحايدة، واليابان، لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمؤتمر الدولي.

ويهمّني، هنا، ان أشير، بشكل خاص، الى الموقف الفرنسي المتقدّم، والذي برز في اثناء زيارتي الاخيرة لفرنسا ولقائي الهامّ مع السيد الرئيس فرانسوا ميتران.

وازاء مجمل هذه التطورات، فقد ازدادت عزلة اسرائيل، وازداد، بالتالي، مأزقها الداخلي، والخارجي. امّا الادارة الاميركية، فقد أعلنت القبول باجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من اننا قابلنا هذه الخطوة الاميركية بالجدية المطلوبة، وعبّرنا، في جلسات الحوار الرسمية وفي الاتصالات الثنائية بين السفيرين، عن موقفنا بكل وضوح، وعن رغبتنا في التوصل الى سلام حقيقي وعادل، الّا اننا، وأقول بكل صراحة، لم نلق الاستجابة المطلوبة التي تتناسب مع مكانة ودور الولايات المتحدة ومسؤولياتها الكبيرة تجاه مسألة السلام العالمي وحقوق الانسان.

فعلى الرغم من بعض المؤشرات الايجابية التي تمثّلت في القبول بمبدأ الحوار مع المنظمة، وفي بعض التصريحات التي صدرت عن الرئيس الاميركي جورج بوش، ووزير خارجيته، حول انهاء الاحتلال والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، الّا ان الموقف الاميركي لا يزال يتّسم بالمماطلة ومحاولة كسب الوقت، وبرفض اعطاء مضمون محدّد لمعنى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ أي انه يرفض حق تقرير المصير؛ كما انه يرفض الاستجابة للمقترحات المحدّدة للتحضير للمؤتمر الدولي، بما فيها الاجتماعات التحضيرية بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، أو الاعلان، صراحة، عن قبول مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي. كما لا تزال الولايات المتحدة تمتنع عن ادانة جرائم اسرائيل في الاراضي المحتلة، وتستخدم صيغاً تساوي بين المجرم والضحية، ولا تتخذ أي موقف تجاه التصريحات الاسرائيلية العلنية بتصفية قيادة منظمة التحرير، وكوادرها، وتحول دون اتخاذ أي قرار من مجلس الامن بادانة اسرائيل، أو فرض عقوبات عليها. وفي الوقت عينه، تتخذ موقفاً مضاداً لقبول دولة فلسطين